المفتي الرشيد في مواجهة تحيزات الذكاء الاصطناعي

- بين التأصيل الفقهي والترشيد الرقمي -

المؤتمر العالمي السنوي العاشر

غشت ٢٠٢٥م ١٣-١٢

دار الإفتاء المصرية

إعداد

الدكتورة: حكيمة شامي

المملكة المغربية

الملخص:

يُناقِش هذا البحث إشكالية توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء، من خلال إبراز دور "المفتي الرشيد" كفاعل شرعي راشد قادر على ضبط مخرجات التقنية الحديثة وفق الأصول الفقهية والمقاصدية، ويُبيّن أن الفتوى ليست نتاجًا آليًّا بل فعل اجتهادي يتطلب فقه الواقع وفقه المآل، ويُحذر من التحيزات الرقمية التي قد تؤدي إلى اختلال في عدالة الجواب الشرعي. ويخلص البحث إلى ضرورة ترشيد استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى، عبر بناء محتوى فقهي منفتح ومتوازن، وتكوين المفتي على الوعي التقني، لضمان حضور الشريعة في زمن الخوارزميات دون تفريط ولا إفراط.

الكلمات المفتاحية:

المفتي الرشيد، الذكاء الاصطناعي، التحيز الرقمي، التأصيل الفقهي، ترشيد الإفتاء.

"The Judicious Mufti and the Challenge of Artificial Intelligence Bias: Between Fiqhi Grounding and Digital Rationalization".

Abstract:

This study examines the complex question of integrating artificial intelligence into the domain of Islamic legal opinion (fatwa) by highlighting the role of the **judicious mufti** as a principled legal authority capable of regulating the outputs of emerging technologies in accordance with foundational fiqhi principles and the higher objectives (maqāṣid) of Sharīʿa. The paper argues that the fatwa is not a mechanical product but an act of *ijtihād*—one that necessitates acute awareness of context (*fiqh al-wāqiʿ*) and the foresight of consequences (*fiqh al-maʾāl*). It raises concerns about

the epistemic and structural biases embedded in AI systems which may undermine the fairness and integrity of legal rulings. Ultimately the study calls for a calibrated approach to AI in the iftāʾ process—one that involves developing a balanced inclusive and ethically grounded body of digital fiqh content while equipping the mufti with technical literacy. Such a framework is essential to ensure that Islamic legal authority remains both effective and faithful in the algorithmic age—neither dismissive of innovation nor captive to its logic.

Keywords: The Judicious Mufti– Artificial Intelligence –Digital Bias –Jurisprudential Grounding –Fatwa Rationalization.

تقديم:

الحمد لله الذي أرسل رسله مبشّرين ومنذرين، وأنزل معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط، وجعل الفقه في الدين من أعظم منته على عباده، فقال سبحانه: {فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ} [التوبة: ١٢٢]. فالفقهُ نورٌ يُبصّر به العبدُ معالم الطريق، وميزانٌ يزن به الوقائع والنوازل، وعُدّةٌ يتزوّد بها المفتي في تصريف الأحكام بين عباد الله، وليس المفتي ناقلًا جامدًا لكلام من مضى، بل هو **مجتهد في تنزيل الشريعة على الواقع**، ناظر في مآلات الأقوال، متفطن لما يطرأ على الناس من متغيرات، ملتزم بروح الشريعة قبل ظاهرها، وبمقاصدها قبل جزئياتها.

وفي هذا العصر الرقمي الذي تتسارع فيه الابتكارات التقنية، ويشتد فيه الحضور المتعاظم للذكاء الاصطناعي، أصبح من اللازم مساءلة هذه التحوّلات من زاوية شرعية، لا سيما بعد أن بدأت هذه التقنيات تلامس مجال الإفتاء، فتعرض الفتاوى، وتُحلل الأسئلة، وتستنتج الأجوبة بناءً على خوارزميات صامتة، قد لا تُدرك دقائق المقاصد، ولا تعي سياقات الواقع.

وهنا، تبرز الحاجة إلى المفتي الرشيد، لا كفاعل تقليدي، بل كحارسٍ على **سلامة المرجعية**، وواعٍ بفخاخ التحيزات الرقمية، ومدركٍ لحدود الاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي في عملية

الإفتاء، فليس كل ما يُنتجه الذكاء الاصطناعي صالحًا للاستعمال الفقهي، كما أن **التمييز بين الإسناد الآلي والاجتهاد البشري** لا يزال ضرورةً للحفاظ على هيبة الفتوى، وعدالتها، وسدادها.

إن هذا البحث يُعالج هذه القضية الفقهية المعاصرة من خلال إعادة بناء العلاقة بين **العقل الفقهي والعقل الخوارزمي**، وتحرير مسؤولية المفتي أمام هذا التحول، دون رفض التقنية، ولكن بضبط استعمالها، وتحصينها من الانزلاقات الفكرية، والتوظيف المغرض، والجمود الآلي الذي يُسطّح المعاني، ويقصي الخلاف، ويهمّش المقاصد.

وأمام هذا الواقع، تأتي هذه الدراسة لتحلل هذه الإشكالية من زاوية مركّبة: فهي لا ترفض الذكاء الاصطناعي من حيث المبدأ، ولا تندفع خلفه بوهم الحياد المطلق، بل تسعى إلى **ترشيد انفتاح الفتوى على التقنية**، من خلال بيان دور "المفتي الرشيد" في مواجهة التحيزات الرقمية، واستحضار الأصول المنهجية التي تضبط القرار الشرعي، وعلى رأسها: مراعاة المقاصد، وفقه المآلات، واستيعاب التعدد، ومراعاة أحوال الناس واختلاف سياقاتهم.

وعليه، ومن خلال هذا السياق تتفرع تساؤلات مركزية لتؤطر البحث:

- كيف يُمكن للمفتي الرشيد أن ينهض بوظيفته في ظل زحف الذكاء الاصطناعي؟
- وما حدود تأثير التحيزات الخفية في الخوارزميات على عدالة الجواب الفقهي؟

- وهل يستطيع العقل الفقهي أن يُعيد بناء العلاقة مع الآلة بطريقة تحفظ الاجتهاد، وتُراعي الاختلاف، وتضبط المخرجات بمنطق الشريعة لا منطق البيانات؟
- وأخيرًا، كيف نضمن ألا تتحول الفتوى الرقمية إلى أداة اختزال أو هيمنة، بدلاً من أن تكون وسيلة تيسير وهداية وبناء؟

تساؤلات تسعى هذه الورقة إلى ملامستها، في أفقٍ علميٍّ تأصيليّ، يزاوج بين **الوفاء للتراث، والانفتاح على الأدوات**، ويضع نصب أعيننا أن "الآلة" مهما بلغت دقّتها، تظل خادمة للفكر، لا صانعة له.

ولما كان الكلام عن الشيء فرع تصوّره أو تعقله، جرى العمل في مختلف الميادين المعرفية على تقديم تعريفات إجرائية للمفاهيم المركزية التي ينبني عليها البحث، ضبطًا للمعنى، وتحريراً للمراد، وتفاديا لأي التباس قد يطرأ على القارئ في تتبع الإشكالية ومساراتها، إذ إن تصور المفاهيم يعد مدخلا لازما لكل نقاش علمي رصين.

وبناءً عليه، نُعرّف المفردات الأساسية لعنوان هذا البحث على النحو الآتي:

- **المفتي الرشيد**: يُقصد به في هذا السياق ذلك الفقيه الذي يستجمع شروط الفتوى العلمية والعملية، ويتحلّى بالبصيرة في إنزال الأحكام على النوازل، مع مراعاة فقه الواقع، وفهم

مقاصد الشريعة، والتحرّي في مراعاة المآلات، فهو ليس مجرد ناقل للأحكام، بل هو موجّه راشد يوازن بين النصوص والسياقات.

- **تحيّزات الذكاء الاصطناعي**: يُراد بها تلك الانحرافات غير المحايدة التي قد تظهر في مخرجات أنظمة الذكاء الاصطناعي، نتيجة دمج تحيّز بنيوي في البرمجة أو في بنية البيانات، وقد تتجلّى هذه التحيّزات في الإقصاء، أو المفاضلة غير المنصفة، أو ضعف التمثيل لمكونات ثقافية أو فقهية معينة، مما يُحدث اختلالًا في الإنصاف الرقمي.
- **التأصيل الفقهي**: هو المنهج الذي يعيد بناء الحكم الشرعي على أسس منضبطة مستمدة من مصادر الشريعة وأصولها، وفق قواعد الاجتهاد المعتمدة عند أهل العلم، مع اعتبار مقاصد الشريعة ومراعاة تطورات الواقع ومستجداته.
- **الترشيد الرقمي**: مصطلح يُقصد به تقويم وتوجيه استعمال الأدوات الرقمية الحديثة، ومن ضمنها الذكاء الاصطناعي، بما يتوافق مع المبادئ الشرعية والضوابط الأخلاقية، من أجل ضمان الاستخدام الرشيد والمتزن لتلك الوسائل، دون تهويل أو تهوين، ودون إخلال بحق العلم أو حرمة الشرع.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي لفهم الآراء المختلفة، والمنهج الاستنباطي لاستخلاص الأحكام المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وكيفية مواجهة تسلل التحيز المذهبي والأخلاقي إلى الذكاء الاصطناعي.

خطة البحث:

- المبحث الأول: الإفتاء والحاجة المجتمعية

- المطلب الأول: الإفتاء حاجة شرعية وضرورة اجتماعية.
- المطلب الثاني: حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء.

- المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي وتسلل التحيز المذهبي إلى فتاويه

- المطلب الأول: أدب الاختلاف الفقهي في زمن الرقمية.
- المطلب الثاني: تسلل التحيز المذهبي إلى منصات الذكاء الاصطناعي: **مقاربات نقدية وحلول مقترحة.**

- المبحث الثالث: المفتي الرشيد في مواجهة تحيزات الذكاء الاصطناعي

- المطلب الأول: المفتي الرشيد بين المعايير العلمية والثورة الرقمية.

- المطلب الثاني: دور المفتي الرشيد في الضبط الشرعي والأخلاقي لمخرجات الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء.

- خاتمة البحث

وأسأل الله تعالى أن ينفع بهذا البحث ويبارك فيه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: الإفتاء والحاجة المجتمعية

المطلب الأول: الإفتاء حاجة شرعية وضرورة اجتماعية.

قبل الوقوف على الحاجة الشرعية والاجتماعية إلى الإفتاء، لا بد من بيان المقصود به، تحديدًا لطبيعته ووظيفته ومجاله، فالإفتاء في الاصطلاح هو: "إخبار غير المجتهد بحكم الله تعالى في واقعة من الوقائع، بطريق الاجتهاد والاستدلال"[1].

وقد عرّفه الإمام القرافي بأنه: "الإخبار عن حكم الله تعالى في الوقائع من غير إلزام"[2]، مميزًا إياه عن القضاء، فالإفتاء صلةً بين النصوص الشرعية وواقع الناس، وهو في جوهره ممارسة علمية وفكرية تُجسّد فاعلية الشريعة في الزمن، ومرونتها في التعامل مع المستجدات.

والإفتاء بهذا المعنى يُعدّ منصبًا شرعيًّا رفيعًا، تولّاه النبي صلى الله عليه وسلم، ثم خلفاؤه الراشدون، ثم علماء الأمة، فكان من أهم وظائف أهل العلم: بيان الحكم الشرعي للناس، والتوجيه الرشيد في النوازل، على ضوء مقاصد الشريعة ومصادرها.

وعليه، يُعد الإفتاء من الوظائف الدينية الكبرى في الإسلام، لما له من دور جوهري في توجيه حياة الأفراد والمجتمعات وفق أحكام الشريعة ومقاصدها. وقد بيّن الإمام القرافي أن المفتي

---

[1] – البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين الزركشي، تـ.عبد القادر العاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.١، ١٩٩٢م، ج.١، ص.٦.

[2] – الفروق، شهاب الدين القرافي، تـ.عمر حسن هاشم، دار السلام، القاهرة، ط.١، ٢٠٠١م، ج.١، ص.٤.

"منصبُه عظيمٌ، وخطره جسيمٌ، وهو وارث الأنبياء"[٣]، مما يبرز مكانته في البناء الحضاري للأمة. فالفتوى ليست مجرّد استنباط فقهي، بل هي تفعيل للنصوص الشرعية في واقع الناس المتغيّر، وفق ضوابط الاجتهاد المعتبر، وفي العصر الحديث؛ تزايدت الحاجة إلى الفتوى بسبب تسارع التحولات الاجتماعية والتقنية، وظهور نوازل غير مسبوقة في مختلف مجالات الحياة؛ ومع تطور أدوات البحث الرقمي، برزت إمكانيات جديدة لتسريع تحليل النصوص الشرعية واستيعاب المعطيات، ولا سيما من خلال الذكاء الاصطناعي.

غير أن الإفتاء، من حيث هو عملية مركّبة تقوم على فهم النص والواقع والمآلات، يظل من المجالات التي يصعب على الآلة أن تستقل بها، لافتقارها إلى الفهم المقاصدي والبصيرة الأخلاقية والاجتماعية. فكما يؤكد الطاهر ابن عاشور، "الاجتهاد لا يتم إلا لمن رزقه الله فهمًا في كتابه وفقهًا في دينه، ومعرفة بمواقع الناس"[٤]، وهو ما يستوجب تدخل العنصر البشري المؤهّل لضمان سلامة الفتوى، وتوافقها مع القيم الإسلامية واحتياجات المجتمعات المسلمة. من هنا، فإن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يُسهم بوصفه أداة مساعدة، لا بديلًا عن المفتي المؤصَّل. وبذلك، تظل

[٣] -الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، شهاب الدين القرافي، تـ. عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ص. ١٧١.

[٤] – أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، محمد الطاهر بن عاشور، دار السلام، بيروت، ص. ٢٠٧.

الفتوى ضرورة شرعية ومجتمعية، تحفظ الدين وتحقق النفع للناس، وتحتاج إلى تجديد في الوسائل، دون إخلال بالأصول[٥].

وفي هذا السياق، يتجدد دور المفتي الرشيد، لا بوصفه مجرّد ناقل لأقوال الفقهاء، بل بوصفه ضابطًا شرعيًّا وأخلاقيًّا للحضور الإسلامي في الفضاء الرقمي. فالمفتي الراشد هو القادر على ترشيد الاستفادة من الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة مساعدة، لا بديلًا عن الاجتهاد الإنساني الواعي. وهو الذي يدرك أن الفتوى ليست استجابة ميكانيكية للسؤال، بل هي تقدير دقيق للسياق، ومعرفة بالواقع، وبصيرة بالمآلات[٦]. ولذلك، فإن مهمة المفتي اليوم تتجاوز إصدار الحكم، إلى ضبط الوعي الديني وترشيد الخطاب الفقهي في بيئة تتسم بالتسيّب الرقمي والانفعال الجماهيري، وتُهدّد في كثير من الأحيان بتحويل الفتوى إلى منتَج سريع بدل أن تظل أداة إصلاح وهداية.[٧]

ولذا، فإن تأهيل المفتي للعالم الرقمي لم يعد ترفًا، بل ضرورة معرفية واستراتيجية لحفظ الدين، وتفعيل مقاصده في عصر التقنيات الذكية، ويُفترض في المفتي المعاصر أن يجمع بين صدق

---

[٥]-Jinyan Zeng et al. "Linking Artificial Intelligence Principles" **Nature Machine Intelligence***Vol. 3*/*No. 3*/*2021*/*pp. 210–215*

[٦] – نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، أحمد الريسوني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الرباط، ١٩٩٢م.

[٧] – يقول الإمام ابن عقيل الحنبلي رحمه الله: "فمتى لم يكن الفقيه مُلاحظا لأحوال الناس، عارفا لهم وضع الفتيا في غير موضعها". انظر: الواضح في أصول الفقه، ابن عقيل الحنبلي، تـ. جورج مقدسي، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ٢٠١٠م، ص. ٤٨٢.

الالتزام الشرعي، وسعة الأفق المعرفي، والقدرة على إدارة الحوار مع المعطيات الجديدة، ليظل الإفتاء فعلًا راشدًا في خدمة الإنسان والقيم.[٨]

المطلب الثاني: حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء

إذا كان الإفتاء قد مثّل عبر العصور دعامة أساسية في توجيه السلوك الفردي والجماعي وفق أحكام الشريعة، فإن دخول التقنية الحديثة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، على هذا المجال يُعدّ من أبرز التحولات المعاصرة التي تستدعي الدراسة والتقويم. فبعد أن تأكد أنّ الفتوى ليست مجرّد استخراج آلي للأحكام من النصوص، بل هي اجتهاد بشري يقوم على فقهٍ بالنصوص، ووعيٍ بالواقع، وبصيرةٍ بالمآلات، يبرز سؤال مركزي: ما حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال يرتكز أصلًا على الإدراك المقاصدي، والتقدير الأخلاقي، والبصيرة الإنسانية؟

لقد أضحى الذكاء الاصطناعي قادرًا على تحليل المعطيات، وتصنيف الأسئلة، وربط الأقوال الفقهية بالنوازل، بل وتوليد إجابات تبدو من حيث الشكل قريبة من فتاوى البشر، غير أن الفرق الجوهري، كما نبّه إليه العلامة عبد الله بن بيه[٩]، هو أنّ الإفتاء "ليس مجرد نتيجة منطقية، بل هو تنزيل شرعي ينبني على إدراك جزئيات الواقع وفهم كليات الشريعة"[١٠]، وهو ما لا يتوفّر في الآلة، مهما بلغت من التطور. فالإفتاء كما عرّفه ابن القيم هو "الإخبار عن حكم الله في الواقعة،

---

[٨] – المفتي له منزلة: "الموقع عن رب العالمين" كما وصفه ابن القيم لما له من سلطة تقريرية في قضايا الحلال والحرام، وتقدير المصلحة ودرء المفسدة في النوازل المستجدة. إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، تـ. مشهور آل سلمان، دار ابن الجوزية، ج.١، ص.٧. وكتاب صناعة الفتوى ومناهج الإفتاء عند ابن القيم، عبد الله بن بيه، دار التجديد، أبو ظبي، ٢٠١٢م، ص. ٥٧– ٦٤.

[٩] – مفتي الإمارات العربية المتحدة.

[١٠] – عبد الله بن بيه، صناعة الفتوى ومناهج الإفتاء عند ابن القيم، دار التجديد، أبو ظبي، ٢٠١٢م، ص.٥٧.

بدليل شرعي"[١١]، وهذا الإخبار لا يُتصوّر إلا من جهة من يحمل صفات الاجتهاد، ويَعرف أوجه الترجيح، ويُقدّر المصالح والمفاسد، وقد تصدى مجمع الفقه الإسلامي الدولي لهذا الموضوع، وأصدر في دورته الثالثة والعشرين قرارًا صريحًا حول "التقنيات الحديثة وأثرها في الإفتاء"، نص فيه على أن "الوسائل التقنية الحديثة، ومن بينها الذكاء الاصطناعي، يمكن أن تُستخدم أدوات مساعدة في الوصول إلى المعلومة الشرعية وتنظيمها، ولا يجوز الاعتماد عليها استقلالًا في إصدار الفتاوى؛ لأن ذلك يتطلب أهلية شرعية اجتهادية[١٢]".

ومن هنا، فإن حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء يتوقف على وظيفته:

فإن استُخدم كأداة مساعدة لتجميع المعطيات، وترتيب النصوص، وتيسير عمل الفقيه المؤهّل[١٣]، فهو جائز شرعًا بشروطه[١٤]. أما إذا استُخدم بديلًا عن المفتي، في إصدار الأحكام مباشرة دون إشراف بشري مؤصّل، فهو غير جائز، لما فيه من تضييع لشرط الأهلية، وإخلالٍ بضوابط الإفتاء الشرعي.

ولذلك، فإن التعامل مع الذكاء الاصطناعي في هذا السياق يجب أن يكون بحذر علمي، وضبط شرعي، وتأطير أخلاقي، يُبقي للإنسان مكانته، وللعلم الشرعي هيبته، وللإفتاء وظيفته[١٥].

---

[١١] – إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، تـ. مشهور آل سلمان، دار ابن الجوزي، ج.١، ص.٧.

[١٢] – مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم: ٢٣١(٩/ ٢٣)، الدورة الثالثة والعشرون، "التقنيات الحديثة وأثرها في الإفتاء"، جدة، ٢٠١٩م، ص.٢.

[١٣] – الفقيه والمتفقه، أحمد بن علي البغدادي، تـ. عادل العزازي، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٣٢هـ، ص.٥٠٥.

[١٤] – الشروط والضوابط الشرعية لجواز استخدام الأدوات التقنية في الإفتاء: أن تكون أداة مساعدة وليست بديلا عن الفقيه المؤهل، أن يكون المستخدم من أهل الاختصاص، التحقق من صحة المصادر والبيانات المدخلة، عدم الخلط بين ظاهر النصوص ومقاصدها، احترام الخصوصيات المذهبية والسياقات الفقهية، بيان حدود الأداة وعدم إضفاء "قدسية" على نتائجها، التزام المقصد الشرعي في التيسير والتوجيه.

[١٥] – يؤكد حسين إبراهيم أن "الفقه الإسلامي يجب أن يلعب دورًا فاعلًا في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، عبر تقديم مبادئ مثل الرحمة والعدل والمصلحة واليسر، لتكون هذه القيم جزءًا لا يتجزأ من معايير البرمجة، ٢٠٢٢م، ص. ٧٨-٧٩، مقال منشور ضمن مجلة علمية (journal of Religion Media and Digital culture) بعنوان: "الأخلاق الإسلامية والذكاء الاصطناعي Islamic Ethics and Artificial Intelligence "، السنة ٢٠٢٢م، المجلد ١١، العدد ٢.

ولذا بمراعاة ما سبق تبرز مجموعة من الضوابط التي يجب الالتزام بها عند استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى:

ضرورة وجود إشراف بشري مباشر من مفتين مؤهلين.

ضمان سلامة وجودة البيانات التي تعتمد عليها أنظمة الذكاء الاصطناعي.

عدم قبول أي فتوى أو حكم شرعي صادر آليًّا دون مراجعة بشرية دقيقة.

الحفاظ على مرونة الاجتهاد واحترام اختلاف المذاهب والاجتهادات[١٦].

بهذا، يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي أداة تقنية مساعدة، وليس بديلًا عن العقل الفقهي والاجتهاد الإنساني، وهو ما عبرت عنه الباحثة الأميركية[١٧] **Virginia Dignum** من أن "المجال الذي يتطلب حكمًا أخلاقيًّا **contextual ethics** لا يمكن أن يُفوّض بالكامل إلى نظام ذكي، حتى وإن كان قادرًا على التعلم الذاتي[١٨]".

---

[١٦] – قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "من التزم مذهبا معينا ثم فعل خلافه من غير تقليد لعالم آخر أفتاه، ولا استدلال بدليل يقتضي خلاف ذلك، ومن غير عذر شرعي يبيح له ما فعله، فإنه يكون متبعا لهواه، وعاملا بغير اجتهاد ولا تقليد، فاعلا للمحرم بغير عذر شرعي، فهذا منكر" مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٩هـ، ج. ٢، ص.٢٢١.

[١٧]– من أبرز الباحثين في مجال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وكتابها "الذكاء الاصطناعي المسؤول: كيف نطور ونستخدم الذكاء الاصطناعي بطريقة مسؤولة" يعد من المراجع الأساسية في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

[١٨]– .الذكاء الاصطناعي المسؤول: كيف نطور ونستخدم الذكاء الاصطناعي بطريقة مسؤولة، فرجينيا دينوم، ٢٠١٩م، ص. ٨٩

Virginia Dignum, *Responsible Artificial Intelligence: How to Develop and Use AI in a Responsible Way*, Springer, ٢٠١٩, p. ٨٩.

المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي وتسلل التحيز المذهبي إلى فتاويه.

المطلب الأول: أدب الاختلاف الفقهي في زمن الرقمية.

يُعدّ أدب الاختلاف الفقهي من أعظم ما تميزت به الشريعة الإسلامية، وهو أحد وجوه المرونة والتعدد المشروع داخل المذاهب، حيث نشأ عن اجتهادات مستقلة قائمة على الأصول المعتبرة. وفي زمن التحول الرقمي، واندماج الذكاء الاصطناعي في مجالات الفتوى، يبرز التساؤل حول مستقبل هذا التنوع:

هل نحافظ على التعدد المذهبي عبر البرمجة؟ أم نجنح إلى نماذج موحّدة تختزل روح الاجتهاد؟ ولقد نبّه العلماء إلى أن الاختلاف كان ولا يزال سَعة ورحمة، وليس تفرّقًا أو تضادًا، كما قرر ابن تيمية في رسالته: "الاختلاف في الأحكام من آثار الرحمة، فإذا كان كل من المختلفين قد استند إلى أصل شرعي، فلا لوم عليه، بل هو مأجور"[١٩].

وفي السياق نفسه، نبّه الإمام القرافي إلى أن من أسباب اختلاف الفقهاء:

---

[١٩] – رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ابن تيمية، تـ. محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، الرياض، ط.٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص.١١.

"تعارض الأدلة، واختلاف المدارك في فهم النصوص، واختلافهم في طرق الترجيح، وكلها وجوه اجتهادية محترمة لا تنقض إحداها الأخرى"[٢٠].

وعليه، فإن محاولة رقمنة الفتوى دون مراعاة هذا التعدد يُخشى أن تؤدي إلى طمس هذه الروح، واستبدالها بنموذج أحادي، مما يُضعف العمق الاجتهادي، ويختزل الدين في برمجيات.

ولقد نبّه الإمام الشاطبي في الموافقات إلى أن: "الاختلاف إذا كان له مستند شرعي، فهو من الشرع لا من خارجه، وكل قولٍ له حظٌ من النظر لا يُنكر على قائله[٢١]".

أما من جهة التقنيات المعاصرة، فإن ورقة **فريدمان ونيسنباوم** تؤكد أن:

"التحيّز في أنظمة الحوسبة ينشأ عندما يُدمج تحيّز بنيوي ضمن تصميم النظام أو البيانات، مما يؤدي إلى تمييز أو إقصاء غير مقصود"[٢٢]، وهو ما قد يحدث في الفتوى الرقمية حين تُهمل مدارس معينة أو تُفرض ثقافة واحدة.

كما حذّرت مادلين إليش من ترك المجال للآلات وحدها، معتبرةً أن: "المسؤولية لا يمكن تحميلها على الآلات وحدها، خصوصًا في مجالات التأثير الأخلاقي الكبير كالفتوى"[٢٣].

---

[٢٠] – شرح تنقيح الفصول في الأصول، شهاب الدين القرافي، تـ. طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتب العلمية، ط.١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ص.١٢٥.

[٢١] – الشاطبي، الموافقات، ج٤، ص: ١٤٠.

[22] – Batya Friedman & Helen Nissenbaum, "Bias in Computer Systems," ACM Transactions on Information Systems, Vol. 14, No. 3, 1996.

[٢٣] – سبق توثيقه.

وهذا ما يؤكده أيضًا القرافي في سياق مسؤولية الفقيه، إذ يقول: "من تصدّى للفتوى فقد تقلد أمرًا عظيمًا، فليتحرّ، ولا ينقل الفتوى كأنه ناقل خبر، بل هو موقع عن رب العالمين.[٢٤]"

وعليه؛ فإن تعدد الآراء الفقهية نعمة ينبغي الحفاظ عليها، حتى في زمن الرقمنة، لا عبر الفوضى، بل ضمن تصميم معرفي مقاصدي، ومن خلال رقابة بشرية لمفتي رشيد ستظل ضمانة أساسية، كي لا تُختزل الفتوى في خوارزميات جامدة، تخلو من روح المقاصد، وسعة الشريعة، وأخلاق الاختلاف.

المطلب الثاني: تسلل التحيز المذهبي إلى منصات الذكاء الاصطناعي: مقاربات نقدية وحلول مقترحة.

يحذّر باحثو أخلاقيات التقنية من خطورة ترك أنظمة الذكاء الاصطناعي دون رقابة بشرية رشيدة، خاصة حين يتعلق الأمر بالمجالات التي تمسّ القيم والضمير الجمعي، كما هو الحال في الفتوى الدينية. وتلفت الباحثة كاثي أونيل (Cathy O'Neil)[٢٥] الانتباه إلى أن البيانات المستخدمة في تدريب النماذج الذكية "تعكس القوى الاجتماعية والسياسية المهيمنة"، وأن غياب

[٢٤] – القرافي، الفروق، ج٢، ص: ١٠٨.

[25] – Cathy O'Neil, *Weapons of Math Destruction: How Big Data Increases Inequality and Threatens Democracy*, Crown Publishing, 2016, p. 25.

الرقابة قد يؤدي إلى "تعميق الظلم والتهميش"، وهو ما وصفته بأنه "أمر خطير للغاية حين يتسلل إلى الفضاءات الدينية، التي ينبغي أن تكون حامية لقيم العدالة والرحمة"[٢٦].

وتؤكد مادلين إيليش[٢٧] **Madeleine Elish** المتخصصة في تقاطع الذكاء الاصطناعي والمساءلة الأخلاقية، على أنّ المسؤولية "لا يمكن أن تُحمّل على الآلات وحدها"، بل يجب أن تبقى الرقابة البشرية الصارمة حاضرة، خصوصًا في المجالات ذات الأثر الأخلاقي المباشر كالفتوى[٢٨]. ويُعزز هذا الطرح ما أوردته هيلين نيسنباوم[٢٩] وباتريشيا فريدمان[٣٠] في ورقتهما المرجعية، التي تقر بأن "التحيّز في أنظمة الحوسبة ينشأ عندما يُدمج تحيّز بنيوي ضمن تصميم النظام أو البيانات، مما يؤدي إلى تمييز أو إقصاء غير مقصود"[٣١]، وهو ما يصدق على الفتوى الرقمية حين تُغفل أصواتًا فقهية أو ثقافية لصالح مدرسة أو سياق بعينه.

---

[٢٦] – نفس المصدر السابق.

[27] – Madeleine Clare Elish, *Moral Crumple Zones: Cautionary Tales in Human-Robot Interaction*, Engaging Science, Technology, and Society, 2019, Vol. 5, pp. 40–60.

[٢٨] – المصدر السابق: ٤٠ – ٦٠.

[٢٩] – باحثة أمريكية متخصصة في أخلاقيات المعلومات والتقنية، وأستاذة بجامعة كورنيل، من أبرز منظري مفهوم "الخصوصية السياقية" (contextual intergrity).

[٣٠] – باحثة في مجال العدالة الرقمية والسياسات التقنية، لها إسهامات في دراسة انحيازات النظم الحاسوبية وأثرها على المجتمعات.

[31] – Friedman, B. & Nissenbaum, H. 1996. Bias in Computer systems. ACM Transactions on Information Systems, Vol. 14, No. 3, July 1996, pp. 330–347.

من هذا المنطلق، فإنّ مواجهة التحيز المذهبي والأخلاقي في الذكاء الاصطناعي تُعد من التحديات الكبرى أمام إدماج هذه التقنية في المجال الديني، حيث تتقاطع أبعاد فقهية، معرفية، وأخلاقية تتطلب رؤية رشيدة، منهجية دقيقة، وتوازنًا دقيقًا بين إمكانات التقنية وأخلاقيات الاجتهاد.

الخطوات المقترحة لمعالجة التحيز:

الشفافية والموثوقية [٣٢]: الكشف الواضح عن مصادر البيانات المستخدمة في تدريب الخوارزميات، والتأكد من تنوعها وشمولها لمختلف المدارس الفقهية والمذاهب الإسلامية، بهدف تقليل هيمنة أي توجه فكري أو مذهبي معين على إنتاج الفتاوى.

الحياد الأخلاقي [٣٣]: تبني مبادئ الحياد الأخلاقي في البرمجة، بما يعكس قيم الإسلام الجامعة، مثل العدل، والرحمة، والتيسير، والمصلحة.

---

[٣٢] – "ينبغي في أدوات الفتوى المعاصرة أن تفصح عن مصادرها ومناهجها العلمية، وألا تقتصر على اتجاه مذهبي واحد، تحقيقا للعدل وتوسيعا للفقه على الناس": الإفتاء المعاصر وتحديات التقنية، نظير محمد عياد، سلسلة البحوث المحكمة، مجمع البحوث الإسلامية، العدد ٤، السنة ٢٠٢١م.

[٣٣] – "ينبغي أن تكون مدخلات النظام الرقمي المعتمد في الفتوى منضبطة بالقيم الشرعية الكلية، مثل العدل والرحمة ورفع الحرج، وألا تحمل عقديا أو فكريا ضيقا": "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور إسلامي"، مجموعة من الباحثين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ورقة بحثية، ٢٠٢٠م.

المراجعة البشرية[٣٤]: اعتماد آليات مراجعة بشرية صارمة، تتمثل في إشراف مفتين رُشداء، ومجالس علمية مسؤولة عن مراقبة وإعادة تقييم الفتاوى التي تصدر عبر الذكاء الاصطناعي.

عرض تعددي للآراء [٣٥]: ألا تقتصر أنظمة الذكاء الاصطناعي على تقديم فتوى واحدة، بل عرض مجموعة من الآراء الفقهية المختلفة مع توضيح أسبابها، تماشيًا مع روح الاجتهاد الإسلامي والتعددية الفقهية.

تصميم خوارزميات متعددة المسارات [٣٦]: تسمح بعرض وجهات نظر فقهية متنوعة، مع إمكانية تبيين الاختلاف في الآراء، وتوفير أدوات للمستخدم لفهم أسباب الاختلاف ومبررات كل رأي.

التدريب المشترك [٣٧]: استثمار التعليم والتدريب المتخصص للفقهاء والمبرمجين معًا في مجال الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات الرقمية، من أجل بناء فهم مشترك بين المعرفة الشرعية والخبرة التقنية، وتكوين جيل من الفقهاء الرقميين والمبرمجين الواعين بالمسؤولية الشرعية.

---

[٣٤]- "لا بد من مراجعة بشرية متخصصة في مجال الفتوى عند الاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة، لضبط المقاصد والنظر في المآلات": التكييف الفقهي للذكاء الاصطناعي، علي جمعة، مؤتمر دار الإفتاء المصرية، ٢٠٢٢م.

[٣٥]-"من تمام أمانة المفتي أن يبيّن للمستفتي اختلاف العلماء وأسباب الاختلاف، وألا يُلزم السائل برأي واحد إن لم يكن الأمر إجماعيا" "إعلام الموقعين عن رب العالمين"، ابن القيم، تـ. مشهور آل سلمان، دار ابن الجوزية، ج.٤.

[٣٦] - في أصول النظام الفقهي الإسلامي، محمد سليم العوا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

[٣٧]- مؤتمر الفتوى والذكاء الاصطناعي، دار الإفتاء المصرية، البيان الختامي، بند الدعوة إلى تكوين فرق علمية مشتركة بين علماء الشريعة وخبراء التقنية، السنة ٢٠٢٢م. وانظر أيضا: العمل الديني وتجديد العقل، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠١م، ص.١١٧- ١٢٠.

الإطار التشريعي والأخلاقي: تأسيس إطار تنظيمي يشرف على استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى، مع ضمان حقوق الأفراد في مراجعة الفتاوى الرقمية، خاصة في المسائل التي تمس الخصوصية والكرامة والحرية الدينية.

وهذه المبادئ تمثل خارطة طريق نحو استعمال مسؤول ومتوازن للذكاء الاصطناعي في الإفتاء، يُبقي على المرجعية العلمية والعدالة الفقهية، ويضمن نزاهة الأداء الرقمي، دون أن يُخلّ بمكانة الإنسان في مقام الإفتاء والتمييز بين المصالح والمفاسد.

لذلك، فإنّ الحديث عن الذكاء الاصطناعي والفتوى لا يكتمل دون تحليل هذا البُعد النقدي، والتنبيه إلى الحاجة الماسة إلى ترشيد المحتوى الفقهي الرقمي، ومراقبة بناء الأنظمة الذكية، بما يضمن العدالة المنهجية، ويُبقي على روح الاجتهاد حيّة ومرنة كما أرادها الشرع[٣٨].

المبحث الثالث: المفتي الرشيد في مواجهة تسلل التحيزات المذهبية والأخلاقية

في ظل التوسع المطّرد لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الشأن الديني، ولا سيما في مجال الفتوى، أصبحت مسألة التحكم في مخرجات النظم الرقمية ذات بُعد فقهي وأخلاقي بالغ الحساسية. فالتحدي لم يعد مقتصرًا على قبول أو رفض التقنية، بل بات متعلقًا بقدرة العلماء والهيئات الإفتائية على ممارسة دور رشيد وموجه في رقابة هذه النظم، وضبطها من جهة المعايير

[٣٨] – يقول الإمام الشاطبي: "المصالح المرسلة متى كانت مضبوطة بالشرع والعقل، فهي أولى بالاعتبار عند تغيّر الزمان". الموافقات في أصول الشريعة، تـ. عبد الله دراز، ط.١، دار المعرفة، لبنان، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، ج.٢، ص.٨٩.

العلمية والمذهبية والأخلاقية. ويبرز هنا دور "المفتي الرشيد" بوصفه فاعلًا مركزيًّا لا يكتفي بإصدار الفتاوى، بل يضطلع بمسؤولية تقويم المحتوى الرقمي، وكشف التحيزات الكامنة فيه، ومراعاة التعدد الفقهي والانصاف المعرفي.

ومن ثم، فإن المبحث الحالي يسعى إلى تحليل دور المفتي الرشيد في مواجهة مظاهر الانحراف والتسطيح التي قد تصاحب الفتوى الرقمية، مركزًا على الكفايات العلمية والتقنية المطلوبة، والإجراءات المقترحة لتفعيل الرقابة العلمية والضبط المذهبي والأخلاقي في ظل الثورة الرقمية.

المطلب الأول: المفتي الرشيد بين مراعاة المعايير العلمية والثورة الرقمية.

لم يعد المفتي المعاصر معنيًّا فقط بتحصيل أدوات الاجتهاد الشرعي الكلاسيكية، بل بات مطالبًا كذلك بامتلاك كفاءات معرفية تتعلق بمجالات التقنية الرقمية، وفهم آليات اشتغال الذكاء الاصطناعي، وخلفيات تصميمه، ومدى توافقه مع المعايير الشرعية والأخلاقية.

ففي زمن أصبح فيه الذكاء الاصطناعي قادرًا على استدعاء النصوص الفقهية وتركيب الأجوبة، يُصبح من الضروري أن يتدخل المفتي الرشيد كمُقيِّم ومُوجّه ومُصحّح، لا كمُستبعَد أو متفرّج. وهو ما يستوجب تطوير رؤية تكاملية تجمع بين الفقه العميق والتقنية الدقيقة، ليتمكن

المفتي من أداء دوره في ترشيد المحتوى الإفتائي الرقمي، وكشف التحيّزات، وتصحيح المسارات[٣٩].

ولكي ينهض المفتي الرشيد بدوره التوجيهي والرقابي في بيئة رقمية معقدة، لا بد أن يستجمع جملة من المؤهلات العلمية والفكرية التي تجمع بين الاجتهاد الشرعي الرصين والوعي الرقمي العميق. فالمفتي اليوم ليس مجرد ناقل لأقوال، بل هو فاعل متبصّر في فضاء معرفي جديد، يتطلب أدوات مزدوجة تشمل ما هو شرعي وتقني على السواء.

أول هذه المؤهلات هو الإلمام العميق بالمعايير العلمية والفكرية الأصيلة، وفي مقدّمتها علوم الفقه وأصوله، ومقاصد الشريعة، والتفسير، وفهم مناطات الأحكام، مقرونة بفهم أساسيات التحوّل الرقمي وآليات اشتغال الخوارزميات والبرمجيات، وهي أمور تُعد ضرورية لتحليل ومساءلة مخرجات أنظمة الذكاء الاصطناعي المستعملة في الإفتاء. وقد أكّد الشيخ عبد الله بن بيه على أن المفتي المعاصر "بحاجة إلى الوعي بالسياقات الجديدة، والقدرة على ترجمة مقاصد الشريعة بلغة العصر وأدواته"[٤٠].

---

[٣٩] – مادلين كلير إيليش، مناطق الانهيار الأخلاقي: حكايات تحذيرية في التفاعل بين الإنسان والروبوت، مجلة "العلوم والتكنولوجيا والمجتمع"، المجلد ٥، سنة ٢٠١٩.

Madeleine Clare Elish، "Moral Crumple Zones: Cautionary Tales in Human-Robot Interaction،" ***Engaging Science/Technology/and Society***، Vol. 5، 2019.

[٤٠]– صناعة الفتوى ومناهج الإفتاء عند ابن القيم، عبد الله بن بيه، دار التجديد، أبو ظبي، ٢٠١٢م، ص.٧٣.

ثانيًا، التكامل بين الفقه والتقنية، إذ لا يمكن أن يُمارس المفتي دوره التوجيهي ما لم يمتلك حدًّا أدنى من المعرفة التقنية، يُمكّنه من تحليل مخرجات المنصات الرقمية، واكتشاف التحيّزات المنهجية أو المذهبية المحتملة، ومراجعة بنيات البرمجة ذات الأثر في تشكيل الفتوى الرقمية. وقد نبّهت الباحثة **Virginia Dignum** إلى أن "القرارات الآلية لا يجب أن تُفهم خارج السياق الأخلاقي والاجتماعي الذي وُلدت فيه"، وهو ما يحمّل الإنسان ـ لا الآلة ـ المسؤولية الأخيرة[٤١].

ثالثًا، المشاركة في الهيئات العلمية المختصة، والانخراط في لجان مشتركة تضم علماء الشريعة وخبراء التقنية، بهدف وضع قواعد توجيهية، وآليات رقابية وتقييم دوري، تحفظ توازن الفتوى الرقمية بين التقنية والشرع، وبين المعايير الذكية والقيم الأخلاقية.

وقد أوصى **مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته الثالثة والعشرين** "بضرورة تأسيس هيئات إفتاء رقمية بإشراف علمي مزدوج: شرعي وتقني، لضمان ضبط محتوى الفتوى الرقمية وتحييد التحيزات"[٤٢].

وهذا كله ينسجم مع ما ذهب إليه العديد من العلماء المعاصرين الذين أكدوا على ضرورة تطوير منهج اجتهادي مرن ومنتج، قادر على التفاعل مع تطورات العصر، دون أن يُفرّط في مقاصد

---

[41] – Virginia Dignum, *Responsible Artificial Intelligence: How to Develop and Use AI in a Responsible Way*, Springer, 2019, p. 89.

[٤٢] – مجمع الفقه الإسلامي الدولي، *قرارات وتوصيات الدورة الثالثة والعشرين*، جدة، ٢٠١٩، القرار رقم ٢٣١ (٩/ ٢٣)، ص ٣.

الشريعة أو يُجمّدها في قوالب قديمة. وكما قال الطاهر بن عاشور: "إن الجمود على ظاهر النصوص دون مراعاة تغيّر الأحوال، يُفرغ الشريعة من مقاصدها ويحولها إلى طقوس شكلية"[٤٣].

المطلب الثاني: دور المفتي الرشيد في الضبط الشرعي والأخلاقي لمخرجات الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء.

إذا كانت الكفاية العلمية والمعرفة التقنية شرطًا لازمًا لقيام المفتي بوظيفته في البيئة الرقمية، فإنّ ذلك لا يكفي ما لم يقترن بوعي أخلاقي راسخ، يؤهّله للقيام بدور الضابط المعياري الذي يوجّه مخرجات الذكاء الاصطناعي ويضبط أثرها في الواقع. فالفقيه الرشيد ليس مجرد محلّل لبيانات أو مفسّر للنصوص، بل هو أمين على مقاصد الشريعة، وراعٍ لمآلات الفتوى، وحارس لأخلاقيات الخطاب الديني في الفضاء الرقمي.

وقد أصل العز بن عبد السلام لهذا الدور حين بيّن أن "السياسات الشرعية لا تستقيم إلا بمراعاة مقاصد الشريعة ومصالح الخلق"، وعدّ أن وظيفة المفتي لا تقف عند معرفة الحكم، بل تتجاوزه إلى تحقيق المصلحة العامة ودفع الفساد بكل صوره، ولو كان مستتراً"[٤٤].

---

[٤٣] – *مقاصد الشريعة الإسلامية*، الطاهر بن عاشور، تـ. محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، بيروت، ط٢، ٢٠٠١، ص ٢٥٧.

[٤٤] – *قواعد الأحكام في مصالح الأنام*، العز بن عبد السلام، تـ. نزيه حماد، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٠، ج١، ص٥.

وهذا المعنى عمّقه الإمام الشاطبي في "الموافقات"، حين شدّد على أن الإفتاء لا يُقبل ما لم يكن المفتي "عارفًا بالزمان، خبيرًا بأحوال الناس، قائمًا على رعاية الكليات الشرعية لا الجزئيات المجردة"[٤٥].

بذلك، يتحول المفتي من ناقل للأحكام إلى فاعل أخلاقي مركزي في ترشيد التكنولوجيا الدينية وتوجيهها نحو الخير العام. وانطلاقًا من هذا المنظور، يمكن تحديد أبرز المهام الأخلاقية والشرعية التي تقع على عاتق المفتي الرشيد في المجال الرقمي:

تقويم المآلات الرقمية للفتوى: لا يكفي أن تكون الفتوى صحيحة في ذاتها، بل يجب أن تكون صالحة في مآلاتها؛ أي ألا تُفضي إلى فوضى فقهية، أو تغذية اتجاهات متطرفة، أو توليد انقسامات مذهبية. وقد اعتبر الشاطبي أنّ "النظر في المآلات أصل من أصول الفتوى لا يجوز إهماله في النوازل[٤٦]، وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل[٤٧]".

تفعيل الرحمة والاعتدال في الخطاب الرقمي: يستوجب على المفتي أن يتأكد من أن الفتوى الرقمية لا تعكس تشددًا أو غلوًّا، بل تنقل جوهر الشريعة في التيسير ورفع الحرج، وهو ما أشار إليه

---

[٤٥] – الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي، تـ. دراز، دار المعرفة، بيروت، ج٤، ص٢٠٤.

[٤٦] – المصدر السابق: ج.٥، ص. ١٧٩.

[٤٧] – الموافقات: ج.٥، ص. ١٧٧.

ابن القيم بقوله: "الشريعة مبناها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصلحة كلها[٤٨]".

كشف التحيزات وتحقيق التعدد: من مسؤوليات المفتي تحليل مخرجات الفتوى الرقمية لكشف التحيزات المذهبية أو الإيديولوجية أو الثقافية التي قد تتسلل عبر البرمجيات والخوارزميات، والعمل على ضمان تعددية الآراء الفقهية واحترام اختلاف المذاهب داخل منظومات الذكاء الاصطناعي[٤٩].

تأطير التلقي العام للفتوى الرقمية: "الفتيا من الولايات العامة التي يتوقف بها حفظ الدين العام لا الخاص، ويجب أن تُمارس بما يراعي المصالح والمفاسد العامة"[٥٠]، ويقوم المفتي بدور تربوي في توجيه الجمهور لكيفية التعامل مع الفتوى الرقمية، وعدم أخذها كأحكام نهائية، بل كإجابات أولية تخضع للتقويم والنظر. وهذا يدخل ضمن **"سياسة الفتوى"**، التي هي عند العز بن عبد السلام جزء من حفظ الدين العام لا الخاص[٥١].

---

[٤٨] - إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، دار ابن الجوزية، ط.٣، ٢٠٠٢، ج. ٣، ص. ١١.

[٤٩] – الفتوى بين الانضباط والتسيب، يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط.٥، ٢٠٠٧م، ص.١٢٥ – ١٣٣. وانظر أيضا حول مفهوم الانزلاقات الأخلاقية في التقنية الحديثة: سؤال الأخلاق، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط.١، ٢٠٠٠م، ص. ١٩١-١٩٤.

[٥٠] –قواعد الأحكام في مصالح الأنام، العز بن عبد السلام، دار المعرف، بيروت، بيروت، ج.١، ص. ٩٦-٩٧. وأيضا: سياسة الفتوى في العصر الرقمي، عبد الفتاح بركة، ضمن أعمال مؤتمر دار الإفتاء المصرية، ٢٠٢١م.

[٥١] – قواعد الأحكام: ج.٢، ص.١٠٠.

دعم الرقابة المؤسسية على أنظمة الفتوى: يلتزم المفتي بالمشاركة في بناء الأطر المؤسسية التي تراقب وتراجع النظم الذكية المستخدمة في الإفتاء، سواء من خلال المجامع الفقهية أو اللجان الأخلاقية أو هيئات الفتوى الإلكترونية، حتى لا ينفرد الذكاء الاصطناعي بصناعة الأحكام دون ضابط بشري رصين[٥٢].

إنّ هذا الدور المركّب يجعل من المفتي الرشيد ليس مجرد وسيط معرفي، بل فاعلًا أخلاقيًّا ومؤسسيًّا في الفضاء الشرعي الرقمي، يُعيد التوازن بين ثوابت الشريعة ومتغيرات التقنية، ويحول دون انزلاق الفتوى إلى مساحات الغلو أو السطحية، محافظًا بذلك على حيوية الاجتهاد وأخلاقيات الفقه في عصر الذكاء الاصطناعي.

[٥٢] – توصيات المؤتمر العالمي السادس للإفتاء، بند إنشاء هيئات رقابة شرعية رقمية، القاهرة، أكتوبر ٢٠٢١م، ووثيقة "الميثاق العالمي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي"، الصادر عن اليونسكو بالتعاون مع الأزهر الشريف، بتاريخ ٢٠٢٢م، وقرارات وتوصيات بشأن "الفتوى الالكترونية"، المجمع الفقهي الإسلامي الدولي، الدورة ٢٤، بـ٢٠١٩م.

خاتمة:

يواجه الإفتاء المعاصر تحديًا جذريًّا في ظل انخراطه المتسارع في بيئة الذكاء الاصطناعي، حيث تتداخل الأبعاد التقنية مع القيم الشرعية، وتظهر الحاجة الملحة إلى تأصيل دور المفتي الرشيد في هذا السياق الرقمي المتحوّل. ولقد سعت هذه الورقة إلى رسم معالم هذا الدور، من خلال تحليل التحديات الأخلاقية والمنهجية المرتبطة بإنتاج الفتوى الرقمية، ووضع مجموعة من الضوابط التي تحفظ لهذا المجال طابعه الشرعي ومصداقيته المعرفية.

وقد أبرز البحث أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الفتوى لا يمكن أن يكون بديلًا عن الاجتهاد الفقهي المؤصل، لما يفتقر إليه هذا النظام من إدراك للسياقات، ونظر في المآلات، واستحضار للمقاصد العليا للشريعة. من هنا، تم التأكيد على ضرورة التكامل بين العقل الإنساني والبناء الخوارزمي، بحيث تكون التقنية أداة في يد المفتي، لا مقرِّرة عنه، ويظل الإنسان هو الضامن للأخلاق، والميزان للعدالة، والحارس على روح الشريعة.

ومن هنا تأتي ضرورة إدماج أدب الاختلاف في تصميم المنصات الذكية للفتوى، ويفرض اعتماد نماذج معرفية مفتوحة تسمح بعرض الآراء الفقهية المختلفة، لا سيما إذا كانت كلّها صادرة

عن اجتهاد معتبر، وهذه برمجيًّا تعني تضمين خوارزميات مرونة تقترح أكثر من قول، وتبيّن سياق القول وأصله، بدل تقديم الفتوى كـ"نتيجة واحدة صحيحة".

وفي صلب هذا التكامل، شدد البحث على ضرورة الابتعاد عن التحيزات في الإفتاء الرقمي، سواء كانت مذهبية، أو ثقافية، أو أيديولوجية، لما لذلك من أثر خطير في تضييق دائرة الفقه، وتشويه صورة الدين، وتغذية الانقسامات داخل المجتمعات المسلمة. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى برمجة مسؤولة، تراعي التعدد الفقهي، وتنأى عن الإقصاء، وتعكس روح الاجتهاد الرحب الذي عرفه التراث الإسلامي.

كما يدعو البحث إلى تفعيل آليات المراجعة والتدقيق البشري، وتأهيل المفتي تقنيًّا وأخلاقيًّا، وتأسيس بنية مؤسساتية تشاركية تضم العلماء والمبرمجين، بهدف ضبط إنتاج الفتاوى الرقمية، وتعزيز مبادئ الشفافية، والتعدد، والعدل، والرحمة.

وفي ضوء ما سبق، يتأكد أن مستقبل الفتوى في العصر الرقمي لا يقوم على الاستغناء عن المفتي، بل على تطوير أدائه، وترسيخ مسؤوليته، وضمان تفاعله الإيجابي مع الوسائل الجديدة. وهكذا، تصبح الفتوى الرقمية وسيلة لترسيخ الوعي الديني لا تشويهه، ومنبرًا للهداية لا لبثّ الفوضى، وجسرًا بين تراث الشريعة وآفاق العصر، يُبقي على جوهر الإسلام في العدل، والتيسير، وصلاح أحوال الخلق.

النتائج:

- **الفتوى فعل اجتهادي دقيق ومتعدد الأبعاد**: تتجاوز الفتوى كونها مجرد ناتج آلي أو برمجي، فهي عمل فقهي يتطلب استيعابًا معمقًا لواقع الناس، وفهمًا دقيقًا لمقاصد الشريعة، مع التنبه إلى آثار الأحكام في المآلات.
- **محدودية الذكاء الاصطناعي في فهم السياقات الشرعية**: إن خوارزميات الذكاء الاصطناعي تفتقر إلى القدرة على استشراف المآلات، واستيعاب روح المقاصد، واعتبار الاختلافات الفقهية والسياقية، مما يحول دون اعتبارها مصدرًا مستقلًا للفتوى.
- **ضرورة التكامل بين الاجتهاد البشري والتقنية الحديثة**: يبقى الاجتهاد البشري، ممثلًا في المفتي الرشيد، الضامن للأخلاق والعدل والمرجعية الشرعية في صناعة الفتوى، مع استثمار التقنية كأداة مساعدة لا كبديل.
- **وجود تحيزات بنيوية في أنظمة الذكاء الاصطناعي**: تكشف الدراسة عن انزلاقات مذهبية وثقافية وأيديولوجية ضمن بعض الخوارزميات، مما قد يؤدي إلى تقييد نطاق الاجتهاد وإضعاف التعددية الفقهية، فضلًا عن تشويه الصورة الحقيقية للدين.

- **ضرورة اعتماد أدب الاختلاف في البرمجة الفقهية الرقمية**: يستلزم تصميم منصات الفتوى الرقمية تضمين نماذج معرفية تتيح عرض تعدد الآراء الفقهية، وتوضيح أصولها ومبرراتها، بدلًا من تقديم حكم موحد صارم.
- **أهمية الدور الرقابي والتأهيلي للبشر في الفتوى الرقمية**: يحتم التعامل مع الفتاوى الرقمية مراجعة بشرية دقيقة، وتأهيل المفتين علميًّا وتقنيًّا وأخلاقيًّا لضمان سلامة المخرجات ومطابقتها للضوابط الشرعية.

التوصيات:

- **ترشيد توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء**: يوصى بوضع ضوابط منهجية تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي، بما يحفظ التوازن بين الابتكار والوفاء بالضوابط الشرعية، ويصون مقاصد الشريعة.
- **إنشاء محتوى فقهي رقمي منفتح ومتعدد**: اقتراح بناء قواعد بيانات فقهية تضم آراء متنوعة، تُغذي المنصات الرقمية بمضامين متوازنة، تعكس روح الاجتهاد والتعددية.
- **تأهيل المفتين علميًّا وتقنيًّا وأخلاقيًّا**: إيلاء عناية خاصة بتدريب المفتين على فهم أدوات الذكاء الاصطناعي، وأخلاقيات استعمالها، وطرق استيعاب المخاطر والتحديات المرتبطة بها.
- **تصميم خوارزميات تراعي التنوع الفقهي وأدب الاختلاف**: تطوير آليات برمجية تسمح بعرض أكثر من رأي فقهي معتبر، مع إبراز أدلة كل منها وسياقها، بدلًا من تقديم فتوى نهائية وحيدة.
- **تأسيس هيئات مؤسساتية تشاركية ومراقبة**: إنشاء لجان تضم علماء شرع ومتخصصين في علوم الحاسوب، تعنى بمراجعة وتطوير أنظمة الفتوى الرقمية، وضمان شفافية العمليات وموثوقيتها.

- **تعزيز المركزية الشرعية للمفتي في منظومة الفتوى الرقمية**: ضرورة الحفاظ على دور المفتي كضامن للشرعية والعدالة في الفتوى، وعدم السماح للأنظمة التقنية باستبداله أو تحجيم دوره.

وبالله المستعان

المصادر والمراجع:

١. أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور إسلامي، مجموعة من الباحثين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ورقة بحثية، ٢٠٢٠م.

٢. الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، شهاب الدين القرافي، تـ. عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٣. الأخلاق الإسلامية والذكاء الاصطناعي Islamic Ethics and Artificial Intelligence، حسين إبراهيم، السنة ٢٠٢٢م، المجلد ١١، العدد ٢.

٤. أدب الاختلاف، أبو عبد الله محمد بن أحمد الكنسوسي، مخطوط بمحفوظ بمكتبة الخاصة للزاوية الكنسوسية بمراكش.

٥. أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، محمد الطاهر بن عاشور، دار السلام، بيروت، ط.١، ٢٠٠١م.

٦. إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، تـ. مشهور آل سلمان، دار ابن الجوزية، ط.٣، ٢٠٠٢.

٧. الإفتاء المعاصر وتحديات التقنية، نظير محمد عياد، سلسلة البحوث المحكمة، مجمع البحوث الإسلامية، العدد ٤، السنة ٢٠٢١م.

٨. التكييف الفقهي للذكاء الاصطناعي، علي جمعة، مؤتمر دار الإفتاء المصرية، ٢٠٢٢م.

٩. توصيات المؤتمر العالمي السادس للإفتاء، بند إنشاء هيئات رقابة شرعية رقمية، القاهرة، أكتوبر ٢٠٢١م.

١٠. رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ابن تيمية، تـ. محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، الرياض، ط.٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١١. سؤال الأخلاق، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط.١، ٢٠٠٠م.

١٢. سياسة الفتوى في العصر الرقمي، عبد الفتاح بركة، ضمن أعمال مؤتمر دار الإفتاء المصرية، ٢٠٢١م.

١٣. شرح تنقيح الفصول في الأصول، شهاب الدين القرافي، تـ. طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتب العلمية، ط.١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١٤. صناعة الفتوى ومناهج الإفتاء عند ابن القيم، عبد الله بن بيه، دار التجديد، أبو ضبي، ٢٠١٢م.

١٥. العمل الديني وتجديد العقل، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠١م، ص.١١٧- ١٢٠.

١٦. الفتوى بين الانضباط والتسيب، يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط.٥، ٢٠٠٧م.

١٧. الفقيه والمتفقه، أحمد بن علي البغدادي، تـ. عادل العزازي، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٣٢هـ.

١٨. في أصول النظام الفقهي الإسلامي، محمد سليم العوا، سلسلة كتاب الأمة، العدد ٧٣، الدوحة، ط.١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

١٩. قرارات وتوصيات بشأن "الفتوى الإلكترونية"، المجمع الفقهي الإسلامي الدولي، الدورة ٢٤، بـ ٢٠١٩م.

٢٠. قواعد الأحكام في مصالح الأنام، العز بن عبد السلام، تـ. نزيه حماد، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٠م.

٢١. قواعد الأحكام في مصالح الأنام، العز بن عبد السلام، دار المعرفة، بيروت، بيروت، د.ت.

٢٢. مؤتمر الفتوى والذكاء الاصطناعي، دار الإفتاء المصرية، البيان الختامي، بند الدعوة إلى تكوين فرق علمية مشتركة بين علماء الشريعة وخبراء التقنية، السنة ٢٠٢٢م.

٢٣. مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم: ٢٣١(٩/ ٢٣)، الدورة الثالثة والعشرون، "التقنيات الحديثة وأثرها في الإفتاء"، جدة، ٢٠١٩م.

٢٤. مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات وتوصيات الدورة الثالثة والعشرين، جدة، ٢٠١٩، القرار رقم ٢٣١ (٩/ ٢٣).

٢٥. مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٩هـ.

٢٦. مقاصد الشريعة الإسلامية، الطاهر بن عاشور، تـ. محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، بيروت، ط٢، ٢٠٠١.

٢٧. مناطق الانهيار الأخلاقي: حكايات تحذيرية في التفاعل بين الإنسان والروبوت، مادلين كلير إيليش، مجلة "العلوم والتكنولوجيا والمجتمع"، المجلد ٥، سنة ٢٠١٩.

٢٨. الموافقات في أصول الشريعة، تـ. عبد الله دراز، ط.١، دار المعرفة، لبنان، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢٩. الميثاق العالمي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الصادر عن اليونسكو بالتعاون مع الأزهر الشريف، بتاريخ ٢٠٢٢م.

٣٠. نحو ميثاق إسلامي لاستخدام التقنية في الفتوى، مجلس الفتوى الأوروبي، تقرير ٢٠٢١م، (بند إنشاء هيئة رقابة شرعية رقمية).

٣١. نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، أحمد الريسوني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الرباط، ١٩٩٢م.

٣٢. الواضح في أصول الفقه، ابن عقيل الحنبلي، تـ. جورج مقدسي، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ٢٠١٠م.

المراجع الأجنبية:

1. ACM Transactions on Information Systems, Vol. 14, No. 3, July 1996.
2. Cathy O'Neil, Weapons of Math Destruction: How Big Data Increases Inequality and Threatens Democracy, Crown Publishing, 2016.

3. ACM Transactions on Information Systems, Vol. 14, No. 3, July 1996.
4. Batya Friedman & Helen Nissenbaum, "Bias in Computer Systems," ACM Transactions on Information Systems, Vol. 14, No. 3, 1996.
5. Cathy O'Neil, Weapons of Math Destruction: How Big Data Increases Inequality and Threatens Democracy, Crown Publishing, 2016.
6. Jinyan Zeng et al., "Linking Artificial Intelligence Principles," Nature Machine Intelligence, Vol. 3, No. 3, 2021.
7. Madeleine Clare Elish, "Moral Crumple Zones: Cautionary Tales in Human–Robot Interaction," Engaging Science, Technology, and Society, Vol. 5, 2019.
8. Virginia Dignum, Responsible Artificial Intelligence: How to Develop and Use AI in a Responsible Way, Springer, 2019.

الفهرس

تقديم: ١

المبحث الأول: الإفتاء والحاجة المجتمعية ٧

المطلب الأول: الإفتاء حاجة شرعية وضرورة اجتماعية. ٧

المطلب الثاني: حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء ١٠

المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي وتسلل التحيز المذهبي إلى الفتوى ١٣

المطلب الأول:. أدب الاختلاف الفقهي في زمن الرقمية ١٣

المطلب الثاني: تسلل التحيز المذهبي إلى منصات الذكاء الاصطناعي: مقاربات نقدية وحلول مقترحة ١٣

المبحث الثالث: المفتي الرشيد في مواجهة تسلل التحيزات المذهبية والأخلاقية ١٩

المطلب الأول: المفتي الرشيد بين مراعاة المعايير العلمية والثورة الرقمية. ٢٠

المطلب الثاني: ترشيد دور المفتي الرشيد كضابط شرعي وأخلاقي. ٢٣

خاتمة: ٢٧

المصادر والمراجع: ٣٤